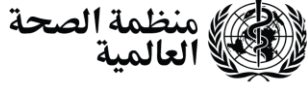


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/NE 25/12/11

البند 9 من جدول الأعمال

أغسطس/آب 2025

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية

والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الدورة الثانية عشرة

مسقط، عُمان

28 سبتمبر/أيلول - 2 أكتوبر/تشرين الأول 2025

استخدام مواصفات الدستور الغذائي في الإقليم وتأثيرها

معلومات أساسية

1- بدأت أمانة الدستور الغذائي، بالتعاون مع مكثي التقييم في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، العمل في عام 2021 من أجل وضع آلية لقياس استخدام مواصفات الدستور الغذائي ومدى تأثيرها. وُضع إطار للرصد والتقييم لتوفير بيانات عن استخدام نصوص الدستور الغذائي ومدى تأثيرها، بهدف الحصول على معلومات تُساعد الأعضاء والجهات التي تتمتع بصفة مراقب على فهم تأثير نصوص الدستور الغذائي أو إمكانية تأثيرها فهمًا أفضل.

2- وأيدت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) في دورتها الواحدة والثمانين وهيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها الرابعة والأربعين النهج المقترح¹ لبناء الآلية، وكانت إحدى التوصيات تتمثل في إجراء دراسة استقصائية تجريبية مُجددة للأعضاء في عام 2022، على أن تُحال النتائج الأولية إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين والهيئة في دورتها الخامسة والأربعين.

دراسات استقصائية للدستور الغذائي لعامي 2022 و2023

3- وُضعت الدراسة الاستقصائية لأعضاء الدستور الغذائي عن استخدام نصوص الدستور الغذائي ومدى تأثيرها بهدف تنفيذها سنويًا. وتتألف الدراسة الاستقصائية من أسئلة تتعلق بنصوص الدستور الغذائي بشكل عام، وأسئلة تتعلق بنصوص محددة لتسهيل إجراء تحليل أكثر تعمقًا وتحديد الاتجاهات مع مرور الوقت.

¹ الوثيقة CX/EXEC 22/82/8.

4- وتسعى الدراسة الاستقصائية للدستور الغذائي إلى دراسة نطاق عينة من نصوص الدستور الغذائي وفائدتها واستخدامها كتقديرات لمدى تأثيرها. وتستهدف الدراسة الاستقصائية أعضاء الدستور الغذائي، ويشمل نطاقها مجموعة مختارة من نصوص الدستور الغذائي التي اعتمدتها الهيئة (بما في ذلك التنقيحات أو التعديلات) من عام 2015 إلى عام 2020.

5- وفي ما يلي نصوص الدستور الغذائي المختارة في عام 2022:

- المواصفة العامة الخاصة بالملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف (CXS 193-1995)؛
- المبادئ العامة لنظافة الأغذية (CXC 1-1969)؛
- المواصفة العامة الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (CXS 1-1985)؛
- المبادئ العامة لإضافة العناصر الغذائية الأساسية إلى الأغذية (CXG 9-1987).

6- وأبلغت أمانة الدستور الغذائي اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين² بأن تقريراً مفصلاً بشأن الدراسة الاستقصائية التجريبية عن استخدام نصوص الدستور الغذائي ومدى تأثيرها التي أُجريت في عام 2022 تماشياً مع الهدف الاستراتيجي 3، بات الآن متاحاً.³

7- وأخذت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين علماً بتقرير الدراسة الاستقصائية التجريبية عن استخدام نصوص الدستور الغذائي ومدى تأثيرها، وتوصياتها المقدمة إلى أمانة الدستور الغذائي والأعضاء في الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وأكدت على وجوب استخدام نهج الدراسة الاستقصائية، الذي تمت تجربته عام 2022، كجزء من آلية رصد استخدام نصوص الدستور الغذائي ومدى تأثيرها، في ضوء الدروس المستفادة حتى تاريخه.⁴

8- وفي عام 2023، تم اختيار أربعة نصوص من الدستور الغذائي:

- المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية (CXS 192-1995)؛
- الخطوط التوجيهية بشأن التوسيم التغذوي (CXG 2-1985)؛
- أساليب التحليل وأخذ العينات الموصى بها (CXS 234-1999)؛
- خطوط توجيهية بشأن معايير أداء طرائق التحليل لتحديد مخلفات الآفات في الأغذية والأعلاف (CXG 90-2017).

9- ونُشرت النتائج التفصيلية للدراسة الاستقصائية لعامي 2022 و2023، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي.⁵ وتتضمن هذه التقارير أيضاً معلومات إضافية عن منهجية الدراسة الاستقصائية ونهجها وتعريفاتها.

10- وأُجريت الدراسة الاستقصائية لعام 2024 في شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2024، وتضمنت نصوص الدستور الغذائي الأربعة التالية:

² الفقرة 103 من الوثيقة REP23/EXEC1.

³ الوثيقة EXEC84/INF1.

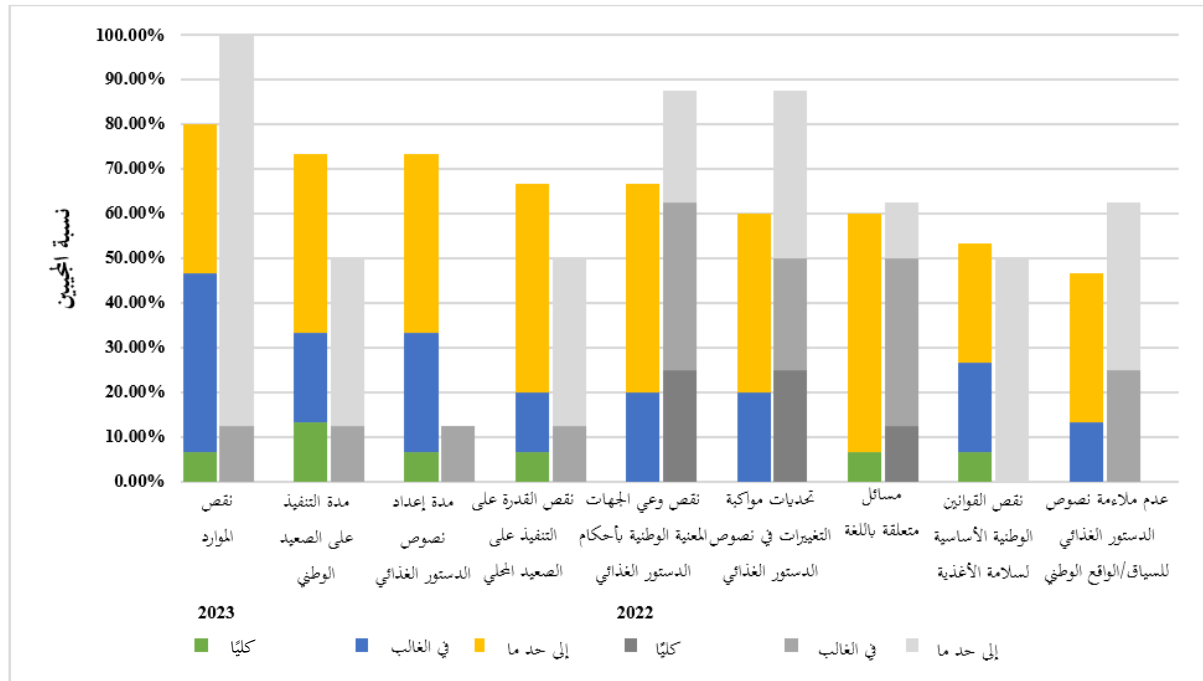
⁴ الفقرة 115 (3 و4) من الوثيقة REP23/EXEC1.

⁵ <https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/publications/ar>

- المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CXG 82-2013)؛
 - مبادئ العمل لتحليل مخاطر سلامة الأغذية لكي تطبقها الحكومات (CXG 62-2007)؛
 - الحدود القصوى للمخلفات (MRLs) وتوصيات إدارة المخاطر (RMRS) لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية (CXM 2)؛
 - مدونة السلوك للحد من مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية واحتوائها (CXC 61-2005).
- 11- وستُنشر نتائج الدراسة الاستقصائية لعام 2024 في عام 2025.

ردود أعضاء إقليم الشرق الأدنى على الدراسات الاستقصائية للدستور الغذائي لعامي 2022 و2023

- 12- من بين 17 عضوًا في لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى (اللجنة)، ردّ 15 عضوًا (88 في المائة) على الدراسة الاستقصائية لعام 2023، و8 أعضاء (47 في المائة) على الدراسة الاستقصائية لعام 2022. وكان من بين البلدان التي ردّت على الدراسة الاستقصائية للجنة لعام 2023، أربعة بلدان من فئة البلدان ذات الدخل المرتفع و11 بلدًا من فئة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتُظهر البيانات الأولية للدراسة الاستقصائية لعام 2024 (التي ستُنشر لاحقًا) أن جميع أعضاء اللجنة البالغ عددهم 17 عضوًا (100 في المائة) قد ردّوا على الدراسة الاستقصائية. ولوحظت زيادة هامة في الردود منذ عام 2022، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها أمانة الدستور الغذائي، بالتعاون مع المنسق، من أجل زيادة الوعي بالدراسة الاستقصائية وأهدافها.
- 13- وبناءً على تحليل الدراسة الاستقصائية للدستور الغذائي لكلٍّ من عام 2022 وعام 2023، يتّضح أن نصوص الدستور الغذائي تضطلع بدور هام في ضمان سلامة الأغذية وجودتها في جميع أنحاء العالم. وتُظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أن الغالبية العظمى من أعضاء الدستور الغذائي (الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية) راضية عن نطاق نصوص الدستور الغذائي وفائدتها واستخدامها. ولم تُلاحظ أي فروق إقليمية تُذكر في مستوى الرضا.
- 14- وتشير الدراسة الاستقصائية أيضًا إلى أن نصوص الدستور الغذائي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تتمتع بمستوى أكبر من الاستخدام والتأثير، وتُستخدم بشكل أكثر تواترًا لدعم التشريعات والسياسات والنظم الوطنية لمراقبة الأغذية (NFCS) والمناهج الجامعية والتدريب والتوعية، مقارنةً بالبلدان ذات الدخل المرتفع. وفي المقابل، تمتلك البلدان ذات الدخل المرتفع عمومًا نُظمًا راسخة لمراقبة الأغذية، وموارد أكبر، وخبرة فنية متقدمة. وغالبًا ما تتمتع بالقدرة على وضع لوائحها الخاصة بسلامة الأغذية، والمصممة خصيصًا لسياقاتها الخاصة. وفي حين لا يزال بإمكان هذه البلدان الرجوع إلى المواصفات الدولية، فإنها تتمتع باستقلالية ومرونة أكبر في تصميم النظم الوطنية لمراقبة الأغذية الخاصة بها وتنفيذها.
- 15- وتسعى الدراسة الاستقصائية أيضًا إلى تحديد مدى عرقلة تسعة عوائق مُختارة مسبقًا لاستخدام نصوص الدستور الغذائي في كلِّ بلد. وفي ما يلي موجز للعوائق التي تم تحديدها في إطار اللجنة في عام 2023، مقارنةً بعام 2022.



الشكل 1 - جدول مقارنة العوائق لعامي 2022 و 2023 استناداً إلى ردود الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى

16- في عام 2022، كانت ردود الأعضاء في إقليم الشرق الأدنى متوافقة مع الاتجاهات العالمية التي تم تحديدها في الدراسة الاستقصائية. وأشار العديد من المشاركين إلى أن الاستخدام يواجه عوائق "في الغالب" أو "كلّياً" أو "إلى حد ما" بسبب نقص وعي الجهات المعنية الوطنية بأحكام الدستور الغذائي ونقص الموارد. كما بدا أن المشاركين تأثروا بشدة أكبر (ردود "أكثر اكتمالاً" و "في الغالب") بالعوائق المحددة.

17- وكما هو موضح في الشكل 1، حدد المشاركون من إقليم الشرق الأدنى في عام 2023 ثلاثة عوائق رئيسية أمام اعتمادهم لنصوص الدستور الغذائي: نقص الموارد، ومدة التنفيذ على الصعيد الوطني، والوقت المستغرق لإعداد نصوص الدستور الغذائي. ولكن الدراسة الاستقصائية للدستور الغذائي لعام 2023 كشفت عن انخفاض في تصور ندرة الموارد كعائق مقارنةً بالدراسة الاستقصائية لعام 2022. وفي المقابل، ازدادت مدة التنفيذ على الصعيد الوطني والوقت اللازم لإعداد نصوص الدستور الغذائي، وفي بعض الحالات ازدادت بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تحديدها كعوائق. وعلاوةً على ذلك، شهد إقليم الشرق الأدنى انخفاضاً في الردود التي تُعزى التحديات إلى نقص وعي الجهات المعنية الوطنية بأحكام الدستور الغذائي أو صعوبة مواكبة التغييرات في نصوص الدستور الغذائي.

18- وقد تُعزى التغييرات بين عامي 2022 و 2023 إلى عدة عوامل، منها زيادة عدد الردود (من 8 إلى 15) وزيادة الإلمام بالدراسة الاستقصائية وفهمها. ولا يمكن استخلاص استنتاجات عامة إلاّ بعد بضع سنوات من إجراء الدراسة الاستقصائية، بحيث يمكن تحديد الاتجاهات. وفي الوقت نفسه، يمكن اكتساب رؤى بشأن الصعوبات التي يواجهها الأعضاء في الإقليم في تنفيذ نصوص الدستور الغذائي.

توصيات الدراسة الاستقصائية

- 19- في ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية لكلٍ من عام 2022 وعام 2023، تم اقتراح التوصيات التالية:
- تعزيز الوعي بنصوص الدستور الغذائي واستخدامها: من المفيد تنظيم حملات توعية محددة الأهداف في الأقاليم التي تُحدد فيها فجوات معرفية لتحسين فهم نصوص الدستور الغذائي وتطبيقها. ويمكن أن تشمل هذه الحملات مواد متعددة الوسائط، وحلقات عمل محلية، واجتماعات مع أصحاب المصلحة. ومن المهم أن يتعاون الأعضاء، مع الجهات المعنية حسب الحاجة، على سبيل المثال: تعمل أمانة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على زيادة الدعوة إلى استخدام نصوص الدستور الغذائي، بما يتماشى مع الغاية 3 من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي⁶ لتعزيز الاعتراف بالمواصفات واستخدامها.
 - تعزيز الالتزام رفيع المستوى بسلامة الأغذية وجودتها: بما أن نقص الموارد والقدرة على التنفيذ كانا العائقين الرئيسيين أمام تطبيق المواصفات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، فإن الحاجة إلى وجود التزام سياسي رفيع المستوى بحوكمة سلامة الأغذية وجودتها واعتماد المواصفات وتطبيقها أمرٌ أساسي للعديد من البلدان. وقد يُسهّم الترويج رفيع المستوى على المستوى الوطني، وإظهار فوائد نظم مراقبة الأغذية وتطبيق المواصفات على صحة المستهلك والتجارة، في تأمين هذا الدعم. ويمكن للأعضاء النظر في الأدوات والمعلومات والإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الدعم على المستوى الوطني، والتواصل مع مجتمع الدستور الغذائي الأوسع نطاقاً.
 - تعزيز بناء القدرات والتدريب: يمكن للأعضاء طلب الدعم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لبرامج بناء القدرات التي تستهدف سدّ الثغرات والتحديات التي تم تحديدها في تطبيق مواصفات الدستور الغذائي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
 - تحسين النشر وإمكانية الوصول: في حين يمكن لأمانة الدستور الغذائي مواصلة تعزيز مبادرات رقمنة نصوص الدستور الغذائي لضمان سهولة الوصول إليها وإمكانية تحديثها بسرعة، فإن هناك حاجة إلى مجموعة متنوعة من القنوات لضمان وصولها إلى جمهور واسع، بما في ذلك الجهات المعنية غير التقليدية. ويمكن تحقيق هذا النطاق الأوسع من خلال جهود العديد من الجهات الفاعلة بما في ذلك جهات الاتصال بين الأعضاء والجهات التي تتمتع بصفة مراقب، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والبحث عن شركاء يمكنهم توفير الوصول لأصحاب المصلحة المعنيين.
 - تسهيل التواصل والتعاون: يمكن للأعضاء، بدعم من أمانة الدستور الغذائي، تعزيز الحوار وتبادل أفضل الممارسات ونشر التجارب الناجحة ودراسات الحالة والدروس المستفادة، بما في ذلك من خلال لجان التنسيق الإقليمية.
 - زيادة الموارد والدعم: يمكن للأعضاء مواصلة الدعوة على الصعيدين الوطني والدولي لدعم جمع البيانات لضمان ملائمة مواصفات الدستور الغذائي لاحتياجات الأعضاء وسياقاتهم؛ ودعم أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في تقديم المشورة العلمية في الوقت المناسب التي تستند إلى مجموعة واسعة من السياقات، ودعم المواصفات التي تُعبر عن احتياجات الأعضاء على النحو الأمثل. ويمكن أن يساعد الدعم المعزّز على

⁶ منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. هيئة الدستور الغذائي. روما.

مستوى الأعضاء في التغلب على تحديات محددة، مثل مساهمة البلدان في الوقت المناسب في إعداد نصوص الدستور الغذائي، وتحديث قوانين سلامة الأغذية الوطنية لتتماشى مع المواصفات الدولية.

- تنفيذ رصد نصوص الدستور الغذائي وتقييمها. يمكن لأمانة الدستور الغذائي مواصلة تنفيذ إطار عمل منظم للرصد والتقييم لتقييم مدى تأثير نصوص الدستور الغذائي على ممارسات سلامة الأغذية الوطنية والعالمية. وبالإضافة إلى مواصلة إجراء الدراسات الاستقصائية السنوية ودراسات الحالة، يمكن لأمانة الدستور الغذائي أن تعزز شراكاتها مع منظمة التجارة العالمية لتوفير رؤى إضافية بشأن التأثيرات التجارية لنصوص الدستور الغذائي.

التوصيات

20- إن اللجنة في دورتها الثانية عشرة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (1) الاطلاع على نتائج الدراسة الاستقصائية عن استخدام نصوص الدستور الغذائي ومدى تأثيرها، وخاصة تلك المتعلقة بالإقليم؛
- (2) والتعليق على التوصيات المقدمة والإجراءات الممكنة لمعالجتها؛
- (3) ودعوة الإقليم إلى تقاسم بعض المعلومات الإضافية بشأن العوائق التي تحول دون استخدام المواصفات.